تقرير: مؤشرات أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهرت تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة

■ خاص /الثورة

أكد تقرير حكومي أن مؤشرات أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهرت تحسنا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥ ٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨م.

كما بلغت صافي الأصول الخارجية عام ٢٠٠٩م نحو ٤٢٨ مليار ريال مقارنه بمبلغ ٣٠٨,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨م محققة معدل نمو بلغ ٣٨,٧ ٪ ، مقارنة بنحو ١٠,٩٪ في العام ٢٠٠٧م، محققا معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، ويلاحظ تحسن في الأهمية النسبية للقطاع المصرفي اليمني حيث ارتفعت الأهمية النسبية لأصول القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥,٣٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٢٧,٦٪ نهاية ٢٠٠٩م.

وارتفعت احتياطات البنوك (نقد محلي في خزائن البنوك، وكذلك الأرصدة لدى البنك المركزي من ٢١٥,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٨ إلى٢٣٢,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققه زيادة بلغت ١٧,٧ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ ٨,٣ ٪ ، بينما كانت في العام ٢٠٠٧م نحو٢٠٨,٣ مليار ريال ، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الودائع بالعملات المحلية والأجنبية.

كما بلغ الائتمان للقطاع الخاص عام ٢٠٠٩م مبلغ ٤٠٤ مليارات ريال مقارنة بنحو ٤٣٣,٨ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بنقص قدره ١٩,٨ مليار ريال وبمعدل نمو سالب بلغ ٤,٧٪ ، بينما كان في العام ٢٠٠٧م حوالي ٣٥٩,٥ مليار ريال.

مسح ميداني لمعرفة تأثير الأزمة السياسية على المشاريع الخدمية برداع

■،،رداع /خاص

ثمن وكيل محافظة البيضاء لشئون مديريات رداع عبدالله بن علي ناشر الأحمر الدعم الذي يقدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية للمشاريع الخدمية والتنموية واستكمال مشاريع البنى التحتية وتنفيذ المشاريع الضرورية التي تحتاجها مديريات رداع ، وذلك خلال لقائه امس فريق إعداد دراسة استطلاعية حول معرفة الاثار المترتبة على المشاريع التنموية والخدمية والوضع المعيشي للمواطنين في مدينة رداع من قبل الأزمة والأوضاع الرهنة في بلادنا الذي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع البيضاء وذمار.

وفي لقاء استعرض ضابط التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق الاجتماعي للتنمية رئيس الفريق حسين ناصر البعري اتجاهات عمل الفريق مع الجهات ذات الاختصاص والمركزة لإجراء الدراسة النوعية الاستطلاعية مدينة رداع التي تم اختيارها كمنطقة حضرية وكذلك باعتبارها منطقة ذات حركة تجارية وزراعية وتستقطب عدداً من الأيدي العاملة فيها، مشيراً إلى أنه سيتم إعداد تقرير متكامل حول مدى تأثير المشاريع التنموية في ضل الأوضاع الراهنة والحلول التي تم طرحها من قبل المعنيين بمدينة رداع.

ونوه الوكيل الأحمر بالشراكة القائمة بين السلطة المحلية بمدينة رداع ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية.. مؤكداً اهمية التعاون والتنسيق بين كافة الجهات والإسهام في تلبية احتياجات المواطنين وحل كافة مشاكلهم بما فيه خدمة مجالات التنمية والخدمية في عموم مديريات رداع.

داعياً اعضاء المجلس المحلي والمكاتب التنفيذية بمدينة رداع إلى ضرورة التعاون مع فريق اعداد دراسة ميدانية شاملة حول مشاكل المواطنين على مستوى مدينة رداع في ظل الأزمة والأوضاع الرهنة في بلادنا. معتبراً أن السلطة المحلية هي البوابة الحقيقية للوصول إلى المجتمع المدني الحقيقي التي ينبغي أن تقوم بدورها في كل الأوقات.

وشدد الوكيل على ضرورة مواصلة الجهود لإزالة الآثار الناتجة عن الأزمة التي شهدها الوطن خلال الأشهر الماضية وعدم السماح لكل من تسول له نفسه المساس بامن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم.

تسجيل مشروعين استثماريين بالقطاع السمكي في الربع الأول من العام الجاري

■ خاص / الثورة

كشفت الهيئة العامة للاستثمار أن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١م في القطاع السمكي نحو مشروعين استثماريين.

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشروعين بلغت١٠ مليارات و٦٢٢ مليون ريال تمثل قرابة ٤٠٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة خلال نفس الفترة.

كما بلغت قيمة الأصول الثابتة ملياراً و٢٣٢ مليون ريال، فيما بلغ عدد فرص العمل المتوقع توفيرها ١٧٩ فرصة.

ومن المتوقع أن يستقطب قطاع الأسماك العديد من المشاريع ورؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية خلال الفترة القادمة خصوصا في ظل الفرص المتاحة والمتنوعة في هذا القطاع.

موانئ عدن تستقبل ٢٠٤ سفن تجارية وناقلات نفط

■،، عدن/سبأ

استقبلت أرصفة ميناء عدن والزيت وميناء الاصطياد الساحلي والرصيف السياحي بمدينة التواهي في الفترة من سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر الماضي ٢٠٤ سفن تجارية وناقلة نفط وسفينة صيد محلية.

وأوضح مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لـ(سبأ) أن عدد اليخوت السياحية التي رست في الرصيف السياحي في نفس الفترة بلغ ٣٢ يختا سياحياً أقلت ٩٦ سائحا من مختلف الجنسيات الاوروبية زارو المعالم التاريخية والأثرية اليمنية بمدينة عدن.

واشار إلى أن عدد السفن الصغيره التي أقلت المؤن والمواد الغذائية من أرصفة المعلا إلى موانئ بلدان دول القرن الإفريقي بلغ ٤٠٨ سفن صغيرة ، فيما بلغ عدد الواصلين والمغادرين عبر ميناء عدن في نفس الفترة من اليمنيين والعرب والأجانب ٥٠٢ منهم ١٠٤ مغادرين.

هل سيستفيد المواطن اليمني من تراجع الدولار؟

تنفس الريال اليمني الصعداء بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني حيث حقق الريال هذا الأسبوع أمام العملات بعض المكاسب وصفها اقتصاديون بالجيدة لكن هذه التراجعات للعملات الصعبة أمام الريال اليمني أثارت العديد من التساؤلات والحيرة لدى الخبراء والمحللين الاقتصاديين، مما أرجع العديد منهم أن الهزات المتتالية للريال هي سياسة متعمدة من قبل المضاربين الهدف منها، استنزاف احتياطي البلاد من النقد الأجنبي وإلحاق الأضرار بالاقتصاد اليمني وتحقيق أرباح خيالية نتيجة عملية البيع والشراء في العملات ,وبصرف النظر عما إذا كان انخفاض قيمة الريال أمام الدولار هو سياسة متعمدة من قبل المضاربين أم لا ،وبالتالي فإن الحديث الأهم حسب خبراء الاقتصاد هو تبني سياسة نقدية تواكب المرحلة.

استطلاع/ عبدالله الخولاني

استقر الدولار عند ٢٢٠ريالاً للبيع و٢٢٣ريالاً للشراء لكن مع امتناع محال وشركات الصرافة عن البيع، فيما استقر صرف الريال السعودي عند ٥٨ ريالاً.

وبالنظر إلى أهمية الدولار في الاقتصاد الوطني نجد أن اليمن تعتمد عليه كعملة رئيسية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يحتل الدولار أهمية كبيرة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي آثار الانخفاض المستمر في سعر الدولار أمام الريال على الاقتصاد اليمني؟

من الواضح أن انخفاض سعر الدولار أمام الريال يؤثر إيجابا على المستوردين اليمنيين وشريحة الدخول المحدودة والثابتة في المجتمع اليمني وانخفاض أسعار السلع باعتبار اليمن دولة مستوردة، وفقا لأستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي قايد ويضيف أن اليمن كان يمكن أن يستفيد من تراجع سعر عملته الوطنية اذا كان دولة مصدرة.

إعادة نظر

خسائر كبيرة مني بها الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع قيمة العملة الوطنية خلال الفترة الماضية وهو ما اعتبره اقتصاديون عدم صلاحية للسياسة النقدية الحالية المتبعة من قبل البنك المركزي اليمنية والمعتمدة على رفد السوق بالعملة الصعبة دون وجود دراسات مسبقة عن حجم الطلب وهو ما يعني استنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية للبلاد من قبل المضاربين.

مسلسل الارتفاعات

الانخفاضات الكبيرة للدولار أمام الريال لا تخضع لعوامل اقتصادية خاصة وأن الواردات ثابتة والأسعار العالمية للسلع الغذائية منخفضة وهو ما يؤكد عدم وجود سياسة كلية متناسقة تأخذ في الحسبان الجانبين المالي والنقدي والجانب الحقيقي حيث نجد أن السياسة المالية لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية لعدم وجود تنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي بين الجهات المعنية كما لا يوجد اتفاق بين إدارة الاقتصاد الحقيقي والسياستين النقدية والمالية وكذلك عدم وجود دراسات واقعية للوضع الاقتصادي تساهم في طمأنة المتعاملين في السوق المحلية جعلت القرارات المتخذة في الشأن الاقتصادي تعتمد عل التخمينات وتستند إلى توقعات مرتبطة بالشائعات أكثر من ارتباطها بالحقيقة .ويؤكد اقتصاديون أن مسلسل تراجع الريال أمام الدولار سيستمر حتى بعد التراجع الحاصل مؤخراً للدولار أمام الريال وذلك نتيجة افتراض البنك المركزي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أن سعر الريال الحقيقي أمام العملات الأجنبية أعلى مما هو موجود وبالتالي انتهج سياسة تسمح في مضمونها بارتفاع تدريجي في سعر الدولار وهذه هي أحد الأخطاء التي أدت إلى تراجع حقيقي وملموس في سعر الريال ما جعل المتعاملين يؤمنون بحقيقة أن التراجع في سعر الريال عملية مستمرة وبالتالي يكون الدولار اضمن لحفظ المدخرات من الريال،وكان المفترض من البنك المركزي عند تحريره سعر الريال أن السعر الذي كان في منتصف التسعينيات هو سعر حقيقي ويضع السياسات المناسبة لاستقرار سعر الصرف عدا الحالات التي تبررها ظروف اقتصادية .والقضية الأهم أن رفد البنك المركزي للسوق المحلي بالدولار ليس مرتبطا بحجم الطلب والاستيراد الحقيقي وكمية المتحصلات من العملة الصعبة وبالتالي حجم الفجوة اللازم تغطيتها وهو ما يتطلب بالضرورة دراسة حجم الطلب بالتنسيق مع وزارتي التخطيط والمالية لعمل سياسة متكاملة اقتصادية ومالية تعزز عملية النمو الاقتصادي والحد من الاستيراد غير الضروري وتعزيز جانب التصدير غير النفطي إلى جانب طمأنة المتعاملين بالعملة الوطنية.

هز الثقة

كما يرجح الخبراء عدم استقرار سعر العملة الوطنية إلى وجود أشخاص يقومون بالمضاربة من أجل هز الثقة بالاقتصاد الوطني وبالتالي هز الثقة بأسعار الصرف والاستفادة من عملية البيع والشراء في العملة وهذه الأعمال لابد من دراستها واتخاذ الإجراءات للحد منها.

دور قاصر

الدور القاصر للبنوك التجارية المحلية في عملية التنمية أحد الأسباب الرئيسية لعملية المضاربة كونها تأخذ ولا تعطي كما أن القانون الذي ينظم نشاط الصيارفة أعطاها كافة الامتيازات دون أن يكون عليها أي واجبات فمثلا هناك دول عربية لا تمنح شركات الصرافة تراخيص مزاولة المهنة إلا من خلال ربطها بالبنوك التجارية وإعطائها حدا معيناً للتعامل اليومي وما فاض على ذلك يتم توريده للبنك المركزي لكن في اليمن يتم تهريب أو إخراج الفائض إلى الخارج ووضعه في البنوك التجارية كما أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه دون هوادة أحد العوامل للمضاربة بالدولار لأنه اختلط الحابل بالنابل بدعوى الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات الذي رافق تحرير حساب رأس المال وكل ذلك على حساب إيرادات النفط التي أصبحت تشكل ما يزيد عن ٩٠٪ من صادرات اليمن السلعية بالإضافة إلى انتشار واتساع ظاهرة الدولاره.